



عدد رقم 9 - الخميس 2017/02/16

الخبر

وزير المالية يكشف أسباب انخفاض سعر الدولار:

صرح عمرو الجارحي، وزير المالية، إن ارتفاع سعر الدولار بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر الماضي كان غير حقيقيا وارتفاع الأسعار كان مبالغا فيه لعدم وجود فارق كبير بين سعر الدولار في السوق الموازية وبين سعر الدولار عقب قرار تحرير سعر صرف الجنيه.

(المصدر اخبار مصر اليوم بتصرف ، يوم الثلاثاء 14 فبراير 2017)

تعليق على الخبر

طبقا للبنك الاهلي المصري فقد وصل سعر الدولار اليوم الخميس الى 16.25 جنيه مصري . و هو أمر يراه خبراء الاقتصاد طبيعي بسبب زيادة المخزون من العملة الخضراء لدى البنوك ، وهذا ما يجعلها لا تجد أي مشكلة في خفض السعر، أو بمعنى آخر أن البنوك لديها ما يكفي من الدولار لكي تلبي طلبات المستوردين . وذلك للأسباب التالية :

- بعد أن كان سعر الدولار تخطى العشرين جنيها ، وهذا لا يتفق مع القوة الشرائية للمجتمع ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على سلع كثيرة مستوردة ، وبالتالي أدى إلى انخفاض نسبة استيراد السلع من الخارج بنسبة 95% خلال الأشهر الثلاثة الماضية ما ساهم في تراجع الطلب على الدولار .

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد : منار شعبان

- قرار وزارة المالية بتغيير سعر الدولار الجمركي إلى 16 جنيها من 18.5 جنيها، بداية من اليوم الخميس وحتى نهاية فبراير 2017 ، على أن يتم تقدير قيمة البضائع الواردة والمحددة بالعملات الأجنبية (بما فيها الدولار) اعتبارا من أول شهر مارس 2017 وبصفة نصف شهرية.
- كذلك بدء موسم التصدير ، ومدته حوالى ستة أشهر ، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة التدفقات الدولارية، الناتجة من تصدير الحاصلات الزراعية للأسواق الأوروبية وغيرها .
- كما أثرت زيادة تحويلات المصريين في الخارج بنسبة 15.4% لتصل إلى 1.6 مليار دولار في ديسمبر 2016 ، مقارنة بـ 1.4 مليار في ديسمبر 2015 ، وهو ما يعكس تزايد ثقة المصريين بالخارج في القطاع المصرفي المصري بعد تعويم الجنيه في مطلع نوفمبر 2016 ، وإقبالهم على زيادة ودائعهم بالجنيه المصري للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة على الجنيه ، والتي وصلت إلى 20% على بعض الشهادات الاستثمارية، فالملاحظ أن حوالى 72% من تحويلات الربع الأخير في 2016 ، أي نحو 3.3 مليار دولار، جاء بعد قرار التعويم.
- التوقعات بعودة السياحة، خاصة بعد أن رفعت الدنمارك حظر الطيران إلى مصر، ساهمت بقدر كبير في توقع المزيد من تدفقات النقد الأجنبي .
- التدفقات الاستثمارية التي سوف تدخل البلاد الفترة المقبلة ، خاصة مع تنمية الاستثمارات الصينية وغيرها من الدول ، ويمكن إرجاع ذلك لعدم قدرة هذه الدول على تصدير منتجاتها للسوق المصرية في ظل ارتفاع أسعار السلع المستوردة منها ، وهو ما دفعها للبدء في تنفيذ استثمارات في مصر وفقاً لاشتراطات المكون المحلي المنصوص عليها من منظمة التجارة العالمية.
- بيع مصر سندات دولارية بقيمة 4 مليار في السوق العالمي، حيث صرح وزير المالية إلى أن طرح السندات الحكومية المصرية في 2015 بلغ 1.5 مليار دولار، في شريحة 10 سنوات فقط، بنحو 290 طلب شراء ، بينما وصل حجم الطلبات في 2016/2017 إلى 4.5 مليار دولار، بنحو 790 طلباً للشراء من المستثمرين، أي نحو 3 أضعاف زيادة في الطرح الحالي في 2017، وهو ما يعد امراً إيجابياً للغاية وثقة هامة في برنامج إصلاح الاقتصاد المصري.
- هذا وقد بلغ حجم تغطية طرح السندات الحكومية المصرية إلى 3.5 مرة، وهى تغطية كبيرة بالنسبة للأسواق الناشئة، بتقديرات بين 13 إلى 15 مليار دولار.

ويتوقع أيضا الخبراء أنه مع انخفاض سعر الدولار في مصر أنه سيحدث انخفاض في أسعار السلع لأنها قد ارتفعت كثيرا خلال الفترة الماضية بسبب ارتفاع سعر الدولار وبالتالي سوف تتخفض معدلات التضخم حيث أنها قد وصلت في شهر يناير الماضى إلى 28.1 % .

وعليه فإن انخفاض الدولار الأمريكي بهذا الشكل الكبير في تلك الفترة سوف يستمر إذا كان هناك ترشيد في إستهلاك المواطنين .

EGYPTIAN Customs Authority Regimes and customs procedures Sector Central Department of Tariff/Value/Origin General Directorate for customs valuation		جمهورية مصر العربية وزارة المالية مصلحة الجمارك رئيس الإدارة المركزية للتعريف / القيمة / المنشأ الإدارة العامة للتقييم الجمركي
---	---	---

مستسلل نوعي: ١٢
بتاريخ: ٢٠١٧/٢/١٦

كود رقم: ١٠٠
مستسلل: ١٢

منشور أسعار
صرف العملات الأجنبية

إلى جمرك/ فيما يلي أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري طبقا لقرار السيد / وزير المالية رقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٥ والتي سيتم العمل بها اعتبارا من ٢٠١٧/ ٢ /١٦ حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٧

العملة	سعر العملة بالجنيه	العملة	سعر العملة بالجنيه
دولار أمريكي	١٦,٠٠٠ ر.	ريال سعودي	٥,٢١٦ ر.
يورو	١٩,٧٣٢ ر.	دينار كويتي	٦١,٥٧٧ ر.
جنيه استرليني	٢٣,١٥١ ر.	درهم إماراتي	٥,١٢٨ ر.
دولار كندي	١٤,٠٩٥ ر.	دولار استرالي	١٣,٧١٦ ر.
كرون دنماركي	٢,٦٥٣ ر.	دينار بحريني	٤٩,٩٥٧ ر.
كرون نرويجي	٢,١٨١ ر.	ريال عماني	٤٨,٩٢٢ ر.
كرون سويدي	٢,٠٥٤ ر.	ريال قطري	٥,١٧٢ ر.
فرنك سويسري	١٨,٣٦٤ ر.	دينار أردني	٢٦,٥٨٠ ر.
١٠٠ ين ياباني	١٦,٠٩٩ ر.	يوان صيني	٢,٧١٥ ر.

- يرجى التفضل بإعادة توزيع منشور أسعار الصرف على الإدارات التابعة لسيادتكم وذلك لعدم تمكننا من توفير صور لكافة المواقع التنفيذية.

المعشرف على
الإدارة العامة للتقييم الجمركي
" سعيد خليل إبراهيم "

م. خليل
م. محمد
م. محمد

ميناء الإسكندرية، باب (١٤)، مبنى 3 A الدور الرابع
Alexandria Port, Gate (14), Diwan Building.
Tel & Fax : +024810218
WWW.CUSTOMS.GOV.EG http://



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

قرار وزير المالية

رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٧

وزير المالية

- بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته،
- وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته،
- وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها،
- وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧.

قرر

(المادة الأولى)

في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٢٢) من قانون الجمارك المشار إليه، يكون تقدير قيمة البضائع الواردة للأغراض الجمركية المحددة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ١٦ جنيهاً (سنة عشر جنيهاً) للدولار الواحد.

(المادة الثانية)

يسرى نص المادة الأولى من هذا القرار حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٧، على أن يتم تقدير قيمة البضائع الواردة المحددة بالعملات الأجنبية (بما فيها الدولار) اعتباراً من أول شهر مارس ٢٠١٧ وبصفة نصف شهرية.

(المادة الثالثة)

يُعمل بهذا القرار من اليوم التالي لتاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالف ذلك.

وزير المالية

محمد مصطفى

عمرو الجارحي

م. مصطفى

م. مصطفى

م. مصطفى

م. مصطفى

م. مصطفى

م. مصطفى

ج. مصطفى